قول المحشي واذ قد بطلت الاقسام اه لو ذكره بعد تتميم الاسولة والاجوبة لكان اولى وفيه ما تقدم في شرح كلام المص فتذكر قول المحشي فان قيل اه حاصله منع ثبوت القضية المذكورة فاذ لم تكن ثابتة لم يكن عكسها ثابتا ايضا فلا يلزم انتفاء الواجب من كون عدم شيء جزء من تلك الجملة فيجوز كونها موجودات مع معدومات اعلم ان الفلاسفة زعموا ان الحركة الدائمة هي الواسطة بين العالمي القدم والحدوث فانها ذات جهتين استمرار وتجدد فباعتبار استمرارها جاز اسنادها الى القديم وباعتبار تجددها صارت واسطة في صدور الحوادث عن المبداء القديم وبهذا يظهر فائدة قولهم على انها ازلية اه ويندفع ما يقال ان المنع يتم بمجرد كون العدم اللاحق لتلك الحركة لذاتها لا لعدم شيء من علتها التامة وكذا عدمها السابق فان الحركة لا يمكن وجودها في الازل لا شخصا وهو ظاهر ولا نوعا لوجوب تناهي جزئياتها بالتطبيق عند التحقيق ويندفع ايضا ما يقال ان ما يمتنع بقاؤه لا يستند الى الواجب لان بقاء العلة يوجب بقاء المعلول ويندفع ايضا ما يقال ان تلك الحركات الازلية اذا كانت من الجملة يلزم قدم الحادث وههنا بحث وهو ان التجدد عبارة عن انقضاء شيء وحدوث شيء فاذا عدم جزء من الحركة فلا بد له من حدوث علة وهي ان كان امرا موجودا ينتقل الكلام الى علته وهكذا الى لزوم التسلسل في الامور المترتبة المجتمعة في الوجود وان كان عدم امر موجود فهو عدم جزء من اجزاء علة وجوده لان ما لا يكون وجوده علة لوجود شيء لا يكون عدمه علة لعدمه فيلزم لا محالة التسلسل في الموجودات التي هذه الاعدام اعدام لها وان كان بعضها موجودا وبعضها عدم امر موجود يلزم ان يتحقق احد القسمين اي الامور الموجودة وتلك الاعدام او كلاهما فيهما فيلزم على كلا الوجهين ايضا التسلسل في الامور المترتبة المجتمعة في الوجود والحاصل ان التسلسل في حركة الفلك يستلزم التسلسل المحال عندهم وعندنا

والمستلزم

والمستلزم للمحال محال فذلك التسلسل محال ايضا وايضا ان كل فرد من افراد حركة الفلك حادث على ذلك التقدير والقديم سابق على فرد منها فلو كانت الحركات الفلكية ازلية يلزم دوام مقارنة القديم ببعض تلك الحوادث والمقارنات بين دوام المقارنة مع بعض الافراد الحادثة وبين السبق على كل فرد بديهية والحاصل ان حركات الفلك لو كانت ازلية يلزم اجتماع المتنافيين وهو محال كذا اللازم فيه نظر اذ ما من فرد من تلك الافراد الحادثة الا والقديم موجود قبله مع الحادث السابق عليه والجواب بان المتنافيات انما تثبت لو استلزم حدوث كل فرد وحدوث المجموع والاستلزام غير متحقق فاسد لان حدوث كل فرد يستلزم حدوث المجموع لان كل فرد جزء المجموع وحدوث الجزء يستلزم حدوث الكل هكذا احقق المقام الفاضل الدواني فتدبر قول المحشي وعدم كل سابق منها معد لوجود اللاحق اي معد في الجملة بمعنى ان له مدخلا في ذلك فالمعد ما له مدخل بوجوده وعدم جميعا فذلك العدم ليس بمعد حقيقة قول المحشي والكل مستند الى الواجب من غير اه يكون لها بداية قد عرفت انه باطل ببرهان التطبيق عند اهل التحقيق قول المحشي والحركة اه اشارة الى وجه المنع بها وجواب عما يقال من ان الحركة موجودة فعدمها لا يكون الا بعدم شيء من علة وجودها وهكذا الى الواجب فيلزم انتفاء الواجب فلا يجدي كونها من جملة تلك الجملة نفعا اصلا فيه بحث لانه ان اراد بامتناع بقائها الامتناع بالغير فيلزم جواز عدمها بجواز عدم شيء من علة وجودها فيلزم جواز انتفاء الواجب وهو محال وجواز المحال محال وان اراد الامتناع لذاتها فيلزم كون الممكن ممتنعا وجوابه ان المراد هو الشق الثاني والممتنع ما يكون وجوده محالا لذاته لا ما يكون بقاؤه محالا لذاته لانه ينافي امكان الوجود قول المحشي

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)